

## دور المصارف والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا

د. عبد الرزاق الطاهر الفراح  
محاضر بقسم التمويل والمصارف  
كلية الاقتصاد العجيلات/ جامعة الزاوية  
[Abdfra991@yahoo.com](mailto:Abdfra991@yahoo.com)

د. فوزي عبد القادر رحاب  
محاضر بقسم التمويل والمصارف  
كلية الاقتصاد والتجارة الخمس/جامعة المرقب  
[fouzirhab@gmail.com](mailto:fouzirhab@gmail.com)

### Abstract

The study aims to identify the role played by banks and financial institutions in financing small and medium enterprises. The analytical descriptive method was used by describing and analyzing data, statistics and publications available on small and medium enterprises. The study reached several results, the most important being the role of banks and financial institutions in Financing of small and medium enterprises, and the decline of this role with the issuance of Law No. 1 of 2013 on the prohibition of dealing with interest, and the researchers have reached several recommendations, the most important finding ways to support banks to use Islamic financing formulas to finance small projects Such as Murabaha, Musharaka, Istisna'a, Musharaka and Ijarah Muntahia Bittamleek.

**Keywords:** Banks, Financial Institutions, Small and Medium Enterprises.

### الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلي التعرف على الدور الذي تلعبه المصارف والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال وصف وتحليل البيانات والإحصاءات والنشرات المتاحة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد توصلت الدراسة إلي عدة نتائج أهمها وجود دور للمصارف والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتراجع هذا

الدور مع صدور القانون رقم 1 لسنة 2013 بشأن تحريم التعامل بالفائدة، وقد خلص الباحثان إلى عدة توصيات أهمها إيجاد سبل لدعم المصارف لاستخدام صيغ التمويل الإسلامي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل المرابحة والمشاركة والاستصناع والمزارعة والإجارة المنتهية بالتملك.

**الكلمات المفتاحية:** المصارف، المؤسسات المالية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

### المقدمة:

تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إحدى القطاعات الاقتصادية الهامة التي تستحوذ على اهتمام كبير من المنظمات والهيئات الدولية في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية، حيث يعد نقص التمويل من العقبات الرئيسية التي تواجه هذه المشروعات والتي تؤثر على قدرتها على الإنشاء والتشغيل والاستمرار والنمو. ويلعب التمويل دوراً هاماً في تطوير ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وعلى الرغم من ذلك فإن أصحاب هذه المشروعات يعانون من صعوبات كبيرة في الحصول على التمويل اللازم ولاسيما الائتمان المصرفي. وبناء عليه تحاول هذه الدراسة التعرف على الدور الذي تلعبه المصارف والمؤسسات المالية في توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

### مشكلة الدراسة:

تعد مشكلة التمويل من أهم العقبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، فأصحاب هذه المشروعات عادة ما يكونون من المهنيين الصغار، ولا تتوفر لديهم المدخرات المالية الكافية التي تمكنهم من إنشاء مشروعاتهم الخاصة، كما لا يوجد لديهم الضمانات الكافية التي يمكن تقديمها للمصارف والمؤسسات المالية للحصول بموجبها على القروض، كما أن صدور القانون رقم 46 لسنة 2012 بشأن الصيرفة الإسلامية والقانون رقم 1 لسنة 2013 بشأن تحريم التعامل بالفائدة قد يضيف صعوبات أخرى أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل المصرفي. ومن هذا المنطلق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

ما دور المصارف والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

## أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلي تحقيق ما يأتي:

- 1- التعرف على الدور الذي تلعبه المصارف والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- 2- إلقاء الضوء على واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ومعوقات تمويلها.
- 3- التعرف على التجارب الدولية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بصيغ التمويل التقليدي والإسلامي.

## فروض الدراسة:

تستند هذه الدراسة على فرضية رئيسية مفادها:

وجود دور ايجابي للمصارف والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

## أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال محاولتها الوقوف على أوضاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال دراسة واقعها وصعوباتها التمويلية، ومحاولة تقديم جملة من التوصيات والتي من شأنها أن تسهم في تذليل الصعوبات التي تواجهها هذه المشروعات.

## منهجية الدراسة:

انطلاقاً من مشكلة الدراسة وأهدافها فإن المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي، والذي يهدف إلي وصف الظاهرة وتشخيصها وإلقاء الضوء على جوانبها المختلفة بغرض فهمها وتحديد أسبابها، وتم الاعتماد في هذه الدراسة على الكتب، والدوريات، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، كما تم الاعتماد على البيانات المتوفرة والإحصاءات والنشرات الصادرة عن الجهات ذات العلاقة بالموضوع.

## الدراسات السابقة:

قد تم عرض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة على النحو التالي:

1- دراسة (أحمد، 2007) بعنوان: دور المصارف التجارية في تنمية المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة. هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين المصارف التجارية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والدور المتوقع من تلك المصارف في تنمية هذه المشروعات من خلال برامج تمويلية متنوعة. وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، تدني مساهمة المصارف التجارية في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما تبين أن سياسات القروض ومنح الائتمان تتم وفق تاريخ الاستحقاق، وأن سياسات الإقراض تهتم بأنواع الأصول التي يمكن قبولها كضمانات، ولا تأخذ في الاعتبار التقلبات التي تتعرض لها القيمة السوقية لهذه الأصول.

2- دراسة (أبوصاع، 2009) بعنوان: دور التمويل المصرفي في تطوير الصناعات الصغيرة.

هدفت الدراسة إلى معرفة أهم مصادر التمويل للصناعات الصغيرة في ليبيا ومحاولة اقتراح أنواع وأساليب جديدة في التمويل تساهم في تطوير هذه الصناعات. وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن المشروعات الصناعية الصغيرة في ليبيا تتلقى تمويل صغير الحجم لا يفي باحتياجاتها مع شروط سداد غير ميسرة وهو ما يؤدي إلى صعوبة سداد هذه الديون.

3- دراسة (بتال وآخرون، 2011) بعنوان: دور المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق. هدفت الدراسة إلى معرفة دور المصارف الخاصة في عملية تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتقديم فكرة عن التمويل وأنواعه ومخاطره. وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وجود دور للمصارف في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويتراوح هذا الدور ما بين تأسيس الصناديق التي تقوم بتمويل هذه المشاريع، أو إنشاء وحدات خاصة داخل المصارف لتمويل هذه المشاريع.

4- دراسة (أبو شنب، 2015) بعنوان: دور التمويل الإسلامي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة. هدفت الدراسة إلى التعرف على دور صيغ التمويل الإسلامي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودعمها، وتوسيع انتشارها. وكان من أهم

النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن عدداً من صيغ التمويل الإسلامي تقدم حلولاً فعالة لتعزيز الدور الاقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

**5- دراسة (عميقة، 2015) بعنوان: المشكلات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي.** هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع المشروعات الصغرى والمتوسطة وكيفية حصولها على القروض والتسهيلات من المصارف التجارية، والتعرف على معايير منح الائتمان للمشروعات الصغرى والمتوسطة المتبعة بالمؤسسات المالية في السوق الليبي. وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن ضعف الجدارة الائتمانية لأغلب المشروعات الصغرى والمتوسطة يرجع لعدم قدرة هذه المشروعات على تقديم الضمانات المطلوبة من المصارف التجارية، وضعف قدرتها على تقديم البيانات المالية المطلوبة والتي على ضوءها يتم منح القروض.

**6- دراسة (عبد الله، 2016) بعنوان: الإشكاليات والمعوقات التي تحد من مساهمة المصارف التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.** هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المصارف التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودراسة واقعها، والتعرف على معايير منح الائتمان لهذه المشروعات.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، عدم قدرة هذه المشروعات على تقديم الضمانات المطلوبة من المصارف التجارية، وضعف قدرتها على تقديم البيانات المالية المطلوبة والتي على ضوءها يتم منح القرض.

**7- دراسة (إجباره وإجباره، 2016) بعنوان: دور المصارف الإسلامية في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا.** هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تلعبه المصارف الإسلامية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، واستعراض تجارب بعض الدول العربية في دعم هذه المشروعات. وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن التجربة الليبية هي تجربة حديثة، وتحتاج إلى الكثير من الدعم من أجل تطوير صيغ لتمويل الإسلامي لدعم وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

تأسيساً على ما تقدم، فإن الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة في كونها تتناول التجارب الدولية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ التقليدية والإسلامية، كما تلقي الضوء على واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ووسائل تمويلها من خلال عرض البيانات والإحصاءات المتاحة عنها.

### المبحث الأول: المشروعات الصغيرة والمتوسطة (مفهومها وخصائصها وأهميتها) أولاً: مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

لا يوجد اتفاق محدد وواضح وموحد دولياً لمفهوم وتعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فقد أشارت بعض الدراسات ذات العلاقة إلى وجود أكثر من 55 تعريفاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في عدة دول، ويرجع ذلك إلى الاختلاف الكبير والتباين في درجة النمو، والذي ينعكس على مستوى التطور التكنولوجي، واختلاف القطاع الاقتصادي الذي تعمل فيه هذه المشروعات، وأيضاً اختلاف فروع النشاط الاقتصادي داخل القطاع الواحد، وكذلك تعددت المعايير المستخدمة في تحديد وتصنيف المشروعات فيما إذا كانت صغيرة أو متوسطة، وهذه المعايير تنقسم في مجملها إلى: معايير كمية، ومعايير نوعية، مثل: عدد الآليات، مستوى التكنولوجيا المستخدمة، طريقة الإدارة أو درجة الاستقلالية، حجم المبيعات وحصة المنشأة في السوق، قيمة الأصول، ورأس المال المستثمر أو رأس المال الثابت (إجباره وإجباره، 2016، ص110).

ومن هذه المعايير وغيرها، اتجهت المنظمات الدولية والإقليمية والباحثون إلى تعريف تلك المشروعات، وإذا ما أتينا إلى تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فإنه يحدد المشروعات الصغيرة بأنها التي يعمل بها بين 20- 100 عامل، بينما المشروعات المتوسطة التي يعمل بها بين 101- 500 عامل (الأسرح، 2010، ص48). بينما نجد أن البنك الدولي يعتمد تعريف للمشروعات الصغيرة بكونها مشروع يعمل به بين 10- 50 عامل، وإجمالي الحد الأدنى من الأصول يصل إلى 10 آلاف دولار. في حين أن المشروعات المتوسطة يعمل بها أقل من 300 عامل، وإجمالي أصولها تصل إلى 10 مليون دولار (عيدان، 2016، ص289)، أما منظمة العمل الدولية فإنها تعرف المشروعات

الصغيرة بأنها المشروعات التي يعمل بها أقل من 10 عمال ، والمشروعات المتوسطة التي يعمل بها بين 10- 99 عامل (الأسرج،2015،ص146).

ومن الملاحظ أن العديد من دول العالم تستخدم أيضاً عدد العاملين كمعيار رئيسي لتعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية، وإيطاليا، وفرنسا، تعتبر المنشأة صغيرة ومتوسطة حتى لو كانت توظف 500 عامل، وفي السويد إلى غاية 200 عامل، وفي كندا وأستراليا إلى 99 عاملاً، في حين أنها في الدنمارك هي المنشآت التي توظف إلى غاية 50 عاملاً (إجباره وإجباره،2016،ص112).

وباستعراض بعض الدول العربية نجد أن في مصر قد صدر قانون رقم 4 لسنة 2004، يحدد فيه تعريف ومفهوم المشروعات الصغيرة بأنه: كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً، لا يقل رأسمالها المدفوع عن 50 ألف جنيه، ولا يتجاوز مليون جنيه، ولا يزيد عدد العاملين فيها على 50 عاملاً، وفي السعودية تم تعريف المؤسسات الصغيرة بأنها: تلك التي توظف أقل من 10 عمال ، والمشروعات المتوسطة هي التي يعمل فيها ما بين 10- 49 عاملاً، وفي الأردن اعتمد التصنيف التالي للمشروعات، من 1 إلى 4 عمال مشروع صغير جداً، من 5 إلى 19 عاملاً مشروع صغير، من 20 إلى 49 عاملاً مشروع متوسط (حداد،2006،ص21)، أما المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا فهي تصنف حسب القرار رقم 109 لسنة 2006 بشأن إنشاء صندوق التشغيل على اعتبار أن المشروعات الصغيرة هي تلك التي لا يزيد عدد العاملين بها عن 25 عنصراً ولا يتجاوز قيمة الإقراض لرأس المال التأسيسي الذي يمنح لها عن 2.5 مليون دينار ليبي كحد أقصى، بينما المشروعات المتوسطة فهي التي لا يزيد عدد العاملين بها عن 50 عنصراً ولا يتجاوز قيمة الإقراض لرأس المال التأسيسي الذي يمنح لها عن 5 مليون دينار ليبي كحد أقصى (البرغثي،2014،ص38).

#### ثانياً: خصائص ومزايا المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تتصف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من الخصائص والمزايا التي تميزها عن المشروعات الكبيرة ومن أهمها ما يلي (عبد الله،2016،ص153) و(الحسيني،2006،ص13):

- 1- تنمية المواهب والإبداعات والابتكارات وإرساء قواعد التنمية الصناعية، وتشير نتائج الدراسات المتخصصة في هذا المجال إلى أن عدد الابتكارات والاختراعات التي تحققت عن طريق الصناعات الصغيرة والمتوسطة تزيد عن ضعف مثيلاتها التي حققتها الصناعات الكبيرة.
- 2- المساهمة في تحقيق التكامل مع الصناعات الكبيرة، حيث تقوم بعض الصناعات الصغيرة والمتوسطة بإنتاج بعض الاحتياجات ومستلزمات الإنتاج للصناعات الكبيرة.
- 3- خلق فرص عمل أكثر وفرة واستمرارية لتشغيل الشباب، ولتخفيف من حدة البطالة التي تعاني منها معظم الدول، وذلك بتكلفة منخفضة نسبياً إذا ما قورنت بتكلفة خلق فرص عمل في الصناعات الكبيرة، ومن ثم تخفيف العبء على ميزانيات الدول المختلفة في هذا المجال.
- 4- المساهمة في زيادة حجم الصادرات الصناعية.
- 5- لا تتطلب المشروعات الصغيرة كوادر إدارية ذات خبرة كبيرة مما ينعكس على تكلفة المنتجات.
- 6- تتميز المشروعات بأن لها القدرة على التفاعل بمرونة وسهولة مع متغيرات الاستثمار، أي التحول إلى إنتاج سلع وخدمات أخرى تتناسب مع متغيرات السوق ومتطلباته.
- 7- تحمل الطابع الشخصي بشكل واضح ويديرها أصحابها بشكل فاعل وقوي وغالباً ما تكون في منطقة إقامة الشخص.
- 8- تتميز هذه الصناعة بإمكانية إقامتها في المناطق النائية والريفية والمدن الصغيرة بالنظر لعدم جدوى إقامة المشاريع الصناعية الكبيرة.
- 9- تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بتحقيق التوازن الإقليمي داخل المجتمع من خلال التنمية الاقتصادية (صناعة، تجارة، خدمات) والاستثمار الجغرافي وتحقيق النمط المتوازن للأقاليم.



### ثالثاً: أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تأتي أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها العمود الفقري للاقتصاد الوطني ومحركاً أساسياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال ما يلي:

- 1- تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة نحو 90% من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم، وتسهم هذه المشروعات بحوالي 46% من الناتج المحلي العالمي، وتساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي للعديد من الدول، فعلى سبيل المثال تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنحو 85%، 51% من إجمالي الناتج المحلي في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على الترتيب وهذا خلال عام 2007 (أبو ناجي، 2014، ص28)، وفي ليبيا بلغ عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب إحصاء 2006 حوالي 125000 مشروع وبلغت مساهمتها في الناتج المحلي الليبي نسبة 16% مشروعات خدمية و7% مشروعات صناعية و4% مشروعات زراعية وحيوانية (مجلس التخطيط الوطني، 2008).
- 2- تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة وسيلة أساسية من وسائل مواجهة البطالة، نظراً لطبيعة أنشطتها وما تتميز به من اعتمادها على العنصر البشري، فهي توفر على سبيل المثال حوالي 56% من فرص العمل في بريطانيا وحوالي 75% في الولايات المتحدة الأمريكية والصين (البرغثي، 2014، ص39)، وبالنسبة للبيئة اللببية فقد أدرك قطاع القوى العاملة أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توظيف الشباب حيث وجد أن عدد العاملين بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا بلغ 400284 عامل، وأن نسبة غير الليبيين منهم تجاوزت 70% (مجلس التخطيط الوطني، 2008).
- 3- تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تصدير السلع والخدمات إلى الخارج الأمر الذي يعكس على زيادة الدخل القومي وميزان المدفوعات وارتفاع الاحتياطيات من النقد الأجنبي لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية (سلمان، 2013، ص70)، فعلى سبيل المثال تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة إسهاماً كبيراً في التصدير لمعظم الدول الصناعية حيث تتجاوز حصتها من الصادرات 50% في إيطاليا وبين 40-46% في الدنمارك وسويسرا و30% في فرنسا والنرويج وهولندا وتشكل حوالي 66% من إجمالي الصادرات الصناعية الألمانية عام 2000 (سرديك، 2013، ص11).

4- تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد القنوات الهامة لتعبئة وجذب مدخرات الأفراد وتحويلها إلى استثمارات منتجة بدلاً من الاحتفاظ بها جامدة.  
5- تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المكانية، لكونها تتسم بالمرونة في التنقل بين مختلف المناطق أو الأقاليم، الأمر الذي يساهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق الريفية (عبد الله، 2016، ص154).

### المبحث الثاني: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

#### أولاً: مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

يمكن تصنيف مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى:

#### 1- مصادر تمويل مباشرة: وتشتمل على:

أ- **التمويل الداخلي:** ويتمثل هذا التمويل في مدخرات صاحب المشروع أو ثروته الخاصة أو الأرباح الغير موزعة. وفي أغلب الأحيان هذا التمويل يكون غير كاف لإقامة المشروع مما يجعل كثيراً من أصحاب المدخرات الشخصية يعزفون عن إقامة مثل هذه المشروعات (حداد، 2006، ص25).

ب- **التمويل الخارجي:** ويتمثل هذا التمويل عادة في الاقتراض من المصارف التجارية والمصارف المتخصصة، ويتميز هذا النوع من الاقتراض بارتفاع تكلفته وبشروطه الصعبة حيث لا ترغب المصارف في إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لاعتقادها بأن هذه المشروعات غالباً ما تتعثّر في السداد. حيث أن معظم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا تملك الاحتياطيات المالية أو الأصول الكافية لمقابلة الضمانات المطلوبة من قبل المصارف، وبالتالي لا يوجد خيار آخر أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلا اللجوء إلى الاقتراض من الأقارب والأصدقاء (النسور، 2009، ص383).

#### 2- مصادر تمويل غير مباشرة: وتشتمل على:

أ- **برامج الكفالة المصرفية (ضمان مخاطر القروض):** أن استمرار القيود والصعوبات التي تحد من فرص حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل المصرفي، قد أسهم في تعميق الفجوة بين المصارف كمؤسسات تمويلية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة كأنشطة تنموية، وهذا ما يؤكد الحاجة إلى وجود مؤسسة تتولى مهمة الربط

بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمصارف، وتساهم في تحسين فرص تلك المشروعات في الحصول على التمويل وهذا هو الهدف الأساسي لإقامة مؤسسات الكفالة المصرفية (البرغثي، 2014، ص81).

**ب- التمويل التاجيري:** يعتبر التمويل التاجيري أسلوب من أساليب التمويل يقوم بمقتضاه الممول بشراء أصل رأسمالي تم تحديده ووضع مواصفاته بمعرفة المستأجر الذي يستلم الأصل من المورد على أن يقوم بأداء قيمة إيجاريه محددة للمؤجر كل فترة زمنية مقابل استخدام وتشغيل هذا الأصل، وقد أخذت ظاهرة الاستئجار بالتنامي بعد أن أصبح بإمكان المشروعات الصغيرة والمتوسطة استئجار أصول معينة لقاء سلسلة من المدفوعات المستقبلية المحددة بفترة زمنية معينة (رغيب، 2005، ص67).

**ج- شركات رأس المال المخاطر:** يرجع تأسيس شركات رأس المال المخاطر إلى المشاكل المالية التي واجهت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويعود الاهتمام برأس المال المخاطر بعد أن لقي نجاح كبير في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وتهدف شركات رأس المال المخاطر إلى تحقيق جملة من الأهداف تصب كلها في تسهيل عملية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل فيما يلي:

- 1- مواجهة الاحتياجات الخاصة بالتمويل الاستثماري.
- 2- توفير الأموال الكافية للمؤسسات الجديدة أو العالية المخاطرة والتي يمكن أن تحقق عوائد مرتفعة.
- 3- بديل تمويلي في حالة ضعف السوق المالي وعدم قدرة المؤسسة على إصدار أسهم وطرحها للاكتتاب (تمام، 2015، ص57).

**ثانياً: معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة:**

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة العديد من المعوقات عندما ترغب في الحصول على التمويل لمشروعاتها، ويمكن إيجاز هذه المعوقات بما يلي:

- 1- عدم ملائمة معايير وشروط الإقراض المتبعة في المصارف مع طبيعة هذه المشروعات ومتطلباتها في الحصول على التمويل اللازم بشروط ميسرة وملائمة (أبو ناجي، 2014، ص32).

وفي ليبيا تواجه هذه المشروعات معوقات تمويلية ترجع إلى كثرة المستندات التي تطلبها المصارف التجارية والمصارف المتخصصة عند منح هذه المشروعات قروضاً قصيرة وطويلة الأجل (عبد الله، 2016، ص159).

2- ضعف الهياكل التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما يؤدي إلى عزوف المصارف عن تمويل هذه المشروعات (البرغثي، 2014، ص73).

3- لا تتوفر لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة الضمانات الكافية، الأمر الذي ينعكس على قدرة هذه المشروعات في الحصول على التمويل اللازم (أبو ناجي، 2014، ص31).

وفي ليبيا فإن عدم ثقة مؤسسات التمويل في القائمين على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب عدم توفر الضمانات الكافية لمنح التمويل، يشكل عائقاً أمام حصول هذه المشروعات على التمويل اللازم (عبد الله، 2016، ص159). ففي مصرف التنمية يقوم المستفيد بتقديم رهن للمصرف بما يوازي قيمة المشروع بالإضافة لاعتبار المعدات مرهونة للمصرف لحين تسديد كامل قيمة القرض، حيث تصل نسبة مساهمة المصرف في قيمة المعدات كحد أعلى 70% في حين أن المستفيد يغطي النسبة الباقية والبالغة 30% بالإضافة إلى تكاليف التجهيزات من مباني لاستيعاب معدات المشروع وغيرها من المصروفات المبدئية، بمعنى أن الخرجين والشباب العاطلين عن العمل لا يملكون رأس مال كافي لذلك وهذا يحكم عليهم مسبقاً بعدم استفادتهم من مساعدة المصرف (الورفلي، 2006، ص90).

4- تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلل في توثيق المعلومات مثل السجلات المحاسبية، والبيانات المالية التي تحكم على كفاءة وفاعلية المشروع (حداد، 2006، ص26).

وفي ليبيا فإن غالبية أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا يلتزمون بالدورة المستندية ولا يحتفظون بأي سجلات محاسبية (أبو صاع، 2009، ص40). كما تقتصر هذه المشروعات إلى وجود قاعدة بيانات ومعلومات وإحصائيات توضح احتياجات المناطق الليبية من المشاريع الإنتاجية والخدمية (أبو صاع، 2009، ص39).

5- ارتفاع درجة المخاطرة المصاحبة لتمويل غالبية المشروعات الصغيرة والمتوسطة نظراً لطبيعة تكوينها، والتي تعتمد في الغالبية على شخص واحد أو عائلة واحدة إضافة إلى ضعف المراكز المالية، مما يشكل عائقاً أمام قيام المصارف بتمويلها (البرغثي، 2014، ص74). ويمثل هذا الجانب مشكلة رئيسية فعلى الرغم من وجود عدد كبير من المصارف التجارية في ليبيا، وفق المسح الذي قام به المجلس الوطني للتخطيط سنة 2008 فإن أقل من 4% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة المستجيبة للمسح لها علاقة مصرفية مع المصارف التجارية، في حين تعتمد 94% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة تقريباً على مصادر التمويل الذاتي (مجلس التخطيط الوطني، 2008).

6- عدم وجود جهات داعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تقوم بالعمل على تنظيم أعمالها وتطويرها (البرغثي، 2014، ص74).

7- ارتفاع أسعار الفائدة على القروض تعد من المعوقات الرئيسية لإقبال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل (أبو ناجي، 2014، ص32). وفي ليبيا تتحمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة تكلفة مرتفعة في سبيل حصولها على التمويل نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة، مما يرهق هذه المشروعات ويستقطع جزءاً من أرباحها (عبد الله، 2016، ص159).

8- عدم ملائمة صيغ التمويل المصرفي التقليدية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث تحتاج غالبية هذه المشروعات إلى تمويل متوسط وطويل الأجل لأغراض الإنشاء والاستثمار، وهو ما لا يتوافق مع معايير منح التمويل بالمصارف، والتي تفضل دائماً منح قروض قصيرة الأجل والتي تتناسب مع طبيعة مواردها المالية.

### ثالثاً: تجارب دولية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

اتجهت الكثير من الدول النامية والمتقدمة نحو إقامة قاعدة عريضة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعمها وتعزيز دورها الاقتصادي والاجتماعي نظراً لأهميتها. وفيما يأتي تصنيف لبعض تلك التجارب:

1- تجارب بعض الدول في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ التقليدية: هناك العديد من التجارب الدولية الناجحة في مجال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ التقليدية، وفيما يأتي استعراض موجز لبعض تلك التجارب:  
أ- التجربة اليابانية:

تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اليابان كغيرها من دول العالم محدودة الموارد الذاتية، ومن ثم تلجأ للاقتراض من المؤسسات التمويلية لتغطية ما لديها من عجز على تلبية متطلبات العملية الإنتاجية. وفي هذا الإطار حظيت هذه المشروعات بتعدد مصادر التمويل منها (دراجي، 2012، ص6):

1- البنوك التجارية: التي تقوم بتمويل نسبة كبيرة من القروض التي تطلبها المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

2- هيئة التمويل الأهلية: وهي هيئة أنشئت عام 1949 تابعة للدولة، وتقوم بمنح قروض للأشخاص الذين لا يستطيعون الاقتراض من البنوك. وتضم هذه الهيئة 151 فرعاً يمنح قروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

3- هيئة تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة: أنشئت سنة 1953 وهي تابعة للدولة تتكون من 53 فرعاً. وتقوم بتنفيذ سياسة الإقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث تمنح قروض التجهيز والتسيير طويلة الأجل.

4- نظام ضمان القروض المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتمتلك 52 فرعاً باليابان، وهو ما سهل عملية التمويل لهذه المشروعات من المؤسسات التمويلية. حيث تقوم بضمان المشروعات الصغيرة والمتوسطة لدى هيئات التمويل، كما تقوم بإجراء دراسات الجدوى للمشروعات التي تطلب التمويل.

5- وضع نظام تمويل للمشروعات التي يتراوح عدد عمالها بين 2-5 عامل. حيث بدأ هذا النظام سنة 1973 ويتضمن وضع حدود تمويلية للمشروع الصغير إلى 3.5 مليون ين ياباني. كما تصل مدة سداد القرض إلى أربع سنوات إذا استخدم هذا القرض لشراء الآلات والمعدات، كما يمكن تخفيض نسبة الفائدة إلى 7%.

### ب- التجربة الماليزية:

على الرغم من قصر عمر التجربة الماليزية، إلا أنها أثبتت تميزاً ملفتاً بين الدول الناجحة، بسبب إدراكها أهمية هذه المشروعات في التنمية الشاملة ودورها في النهوض بالصناعة الوطنية الماليزية، حيث تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أكثر من 90% من إجمالي المشاريع الصناعية الماليزية لسنة 2005، وقد تميزت هذه التجربة بحجم المساندة والدعم الكبيرين اللذين تقدمهما الحكومة الماليزية في سبيل تنمية هذه المشروعات وذلك عبر سلسلة من الإجراءات والسياسات الداعمة وتقديم الكثير من التسهيلات والمزايا، كما تشترط في جميع التسهيلات ألا تقل نسبة الملكية الماليزية عن 60% بهدف دعم الصناعة الوطنية المحلية ولعل من أهمها (أبو ناجي، 2014، ص49):

1- إنشاء بنك متخصص لتقديم قروض ميسرة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة والجديدة، وبشروط مشجعة من سقف تمويل عالية تصل إلى 5 مليون رينجت، ومعدلات فائدة متدنية بحد أعلى 4% وفترة سداد من 10-15 سنة للأصول الثابتة بما فيها فترة سماح من 2-3 سنوات بالنسبة لرأس المال العامل.

2- تقديم التسهيلات المالية والضريبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تأخذ شكل إعفاءات ضريبية والتسهيلات المالية غالباً ما تكون على شكل منح من الحكومة الماليزية بما لا تقل عن 50% من كلفة المشروع تقدمها عن طريق هيئة تنمية المشروعات.

### ج- التجربة التونسية:

تعد التجربة التونسية من التجارب الهامة والرائدة على مستوى الوطن العربي، إذ تعتبر مشروع وطني كبير تصافرت جهود كثيرة لتنفيذه، من أجل تنمية قطاعات اقتصادية مختلفة من جهة، وتوفير فرص عمل من جهة أخرى، وذلك عبر آليات وأدوات تمت عن طريقها عملية التنفيذ والمتابعة نستعرض من أهمها (زيدان، 2012، ص134) و (أبو ناجي، 2014، ص47):

1- إنشاء البنك التونسي للتضامن سنة 1997 كبنك مختص في تمويل المشروعات الصغيرة في مختلف القطاعات الاقتصادية، وذلك كأحد سبل المساهمة في معالجة

إشكالية البطالة والحد من العمالة المهاجرة، من أصحاب المهن والحرف وحاملي شهادات التعليم المهني والتعليم العالي بغية إدماجهم في النسيج الاقتصادي الوطني عن طريق منحهم قروض قصيرة أو متوسطة الأجل، بشروط ميسرة يصل الحد الأقصى للقرض 10000 دينار للعاديين و 33000 دينار للجامعيين، وبفائدة بسيطة لا تتجاوز 5% سنوياً، وبفترات استرداد تتراوح بين سنة أشهر وسبع سنوات، ومدة إمهال تتراوح بين ثلاثة أشهر وسنة.

2- إنشاء الصندوق الوطني لضمان الإقراض سنة 2003، مهمته ضمان الأشخاص الغير قادرين على تأمين ضمانه لقروضهم عند تمويل مشاريعهم.

3- إنشاء بنك تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2005 برأسمال قدره 50 مليون دينار تونسي بمساهمة الدولة وبعض المؤسسات الأخرى منها المؤسسة التونسية للضمان، ويساهم البنك في تمويل الاستثمارات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تتراوح تكلفتها ما بين 80000 دينار و 4 مليون دينار تونسي، حيث يتدخل البنك في تمويل 25% إلى 50% من تكلفة المشروع مع سقف محدد يبلغ مليون دينار تونسي.

2- تجارب بعض الدول في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ الإسلامية:

هناك العديد من التجارب الدولية الناجحة في مجال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ الإسلامية، وفيما يأتي استعراض موجز لبعض تلك التجارب:  
أ- التجربة المصرية:

شهدت مصر أول تجربة تمويل إسلامي للمشروعات الصغيرة وصغار الحرفيين من خلال نشاط بنك للادخار لا يتعامل بالفائدة، أنشئ في إحدى المدن في دلتا مصر وهي مدينة ميت غمر في سنة 1963. وقد ساهم البنك في تمويل بعض المشروعات الصناعية الصغيرة، مثل تمويل مصنع يدوي للكرتون على أساس المقاسمة في الأرباح، وتمويل مصنع صغير للصاج بمبلغ ألف جنيه مصري بما يعادل 2250 دولار أمريكي في ذلك الوقت، بنسبة تقاسم أرباح 30% للبنك و 70% للمشروع، وكذلك تمويل إقامة مصنع للطوب بمبلغ خمسة عشر ألف جنيه مصري على نفس نسبة المقاسمة في



الأرباح. توقف نشاط البنك الصغير وهو في أوج نجاحه بعد سنتين بحجة الإعداد لإقامة بنك أكبر يسعى لتحقيق نفس الأهداف في نطاق أوسع وأكثر شمولاً وهو بنك ناصر الاجتماعي، بدأ بنك ناصر أعماله في سنة 1972، وقد قام بنك ناصر بدور كبير بالمساعدة في تحويل الصناعات اليدوية إلى ميكانيكية، وذلك بتقديم الدعم اللازم لصغار الصناع والحرفيين من أجل الحصول على الأدوات والآلات اللازمة لنشاطهم، كما ساهم البنك في تشغيل الكثافة السكانية الموجودة في مصر، وذلك بتقديم الدعم المالي لإقامة العديد من المشروعات الصناعية الصغيرة، أضف إلى ذلك تجريبي بنك فيصل الإسلامي والبنك الدولي للاستثمار والتنمية، اللذان يمارسان الصيرفة الإسلامية ومن ضمن أهدافهما المساعدة في تمويل الحرفيين والصناعات الصغيرة، وقد استخدم التمويل عن طريق المرابحة مع اشتراط تقديم ضمانات مالية من قبل العميل والتي غالباً ما تكون عقبة أمام المشروع الصغير، وكذلك تأجيل نقل الملكية للمشروع حتى يقوم بتسديد كامل قيمة السلعة (إجباره وإجباره، 2016، ص123).

### مجلة دراسات الإنسان و المجتمع Human and Community Studies Journal

#### ب- التجربة الجزائرية:

تأسس بنك البركة الجزائري في سنة 1990، وبدأ نشاطه فعلياً سنة 1991، وهو أول مؤسسة مصرفية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في الجزائر، ويمارس البنك جميع الأنشطة المصرفية والتي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وللبنك بعض الأنشطة الاجتماعية مثل تقديم القرض الحسن، وإنشاء وإدارة الصناديق المخصصة للأهداف الاجتماعية، وبيع المرابحة للأمر بالشراء، والمشاركة المتناقصة، والسلم، والاستصناع وغيرها من الصيغ الإسلامية للتمويل. وقد ساهم البنك في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث استقطب العديد من المشروعات التي استفادت من الأدوات المالية والتمويلية الجديدة التي يقدمها البنك، وقد شكلت نسبة التمويل التي تحصلت عليها هذه المشروعات من إجمالي تمويل البنك نسبة هامة (خالدي، 2010، ص160-162)، والجدول التالي يبين التمويل المقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بإجمالي تمويلات البنك:

### جدول رقم (1) تطور تمويلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة

السنة	إجمالي تمويلات م.ص.م	إجمالي التمويلات	النسبة %
1998	660483827.18	2989944194.16	22.09
1999	1338595261.05	4452707160.49	30.06
2000	1964720055.92	5997206660.13	32.76
2001	3394791448.35	7665802925.25	44.28
2002	5846409988.35	12887202330.18	45.37
2003	3038192529.59	6266857199.23	48.48

المصدر: خالد، خديجة، 2010، خصائص وأثر التمويل الإسلامي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة: حالة الجزائر، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي والاقتصادي واقع وتحديات، ص162.

#### ج- التجربة السودانية:

عانت المشروعات الصغيرة في السودان من مشكلة التمويل التي حالت دون نمو هذه المشروعات، حيث وصلت نسبة المشروعات التي تعاني من مشاكل تمويلية حوالي 89%، وفي هذه الظروف تأسست الصيرفة الإسلامية عن طريق بنك فيصل الإسلامي فرع الجامعة الإسلامية بأم درمان سنة 1979، وطور نشاط الفرع بافتتاح فرع خاص بالحرفيين في سنة 1983، وقد قام بنك فيصل الإسلامي بتمويل المشروعات الصغيرة الحرفية عن طريق المرابحة الإسلامية، وذلك بتقديم التمويل اللازم لشراء أدوات للحداثة والنجارة وماكينات خراطة وماكينات اللحام الأوتوماتيكية وماكينات للخياطة ومناشير القطع الكهربائية ومواد خام كالأخشاب والغراء والحديد، ومن خلال تعامل البنك مع أصحاب المشروعات الصغيرة نجد أن الصناعات الصغيرة ذات الطابع السلعي تحصلت على نصيب أكبر من التمويل مقارنة بالمشروعات التي يغلب عليها الطابع الخدمي، وقد وضع البنك شروط للتعامل مع أصحاب المشروعات الصغيرة تتمثل في الشروط المبدئية للموافقة على التعامل والتي تتمثل في (إثبات الهوية الحرفية للعميل، وتقديم دليل يثبت مهارته وكفاءته في مجال نشاطه، وإثبات أن لديه مكان يمارس فيه عمله، والتصديق بالتشغيل من الجهات الرسمية)، والشروط اللازمة لوضع العملية موضع

التنفيذ وتمثل في الضمان الشخصي، وتوفير الضمان العقاري، واحتفاظ البنك بملكية السلعة لحين سداد قيمتها، وفتح حساب جاري للعميل لدى الفرع بشروط ميسرة، وتعتبر تجربة بنك فيصل الإسلامي فرع أم درمان فريدة من نوعها، حيث وفرت إمكانية تمويل المشروعات الصغيرة بألية تعتبر الأفضل لدى فئة كبيرة من المحتاجين للتمويل، وذلك لسد احتياجاتهم التمويلية وعلى رأسها تمويل رأس المال الثابت (إجباره وإجباره، 2016، ص124).

#### د- التجربة الأردنية:

بدأ البنك الإسلامي الأردني برنامجه الخاص بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة سنة 1994، عند استحداث برنامج خاص لتمويل المهنيين والحرفيين والمزارعين والصناعيين والخريجين والأطباء والصيدلة وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة. أما بالنسبة للقطاعات المستهدفة من هذا البرنامج، فإنه يمنح التمويل إلى خريجي المعاهد والجامعات والمهنيين والفنيين الذين تتوفر لديهم الخبرة الكافية وذلك في جميع الأنشطة الاقتصادية حسب أولوية احتياجات المجتمع بما يوافق أحكام الشريعة الإسلامية وسواء أكان المشروع جديداً أو قائماً، ويبلغ الحد الأعلى للتمويل 20000 دينار أردني ويمكن أن يزداد باستمرار إذا ما ثبت نجاح المشروع، ويساهم البنك في الحد من البطالة وتفريغ كرب المحتاجين وتذليل الصعوبات التي تواجههم والأخذ بيد الحرفيين والمهنيين والعاطلين عن العمل بتقديم التمويل اللازم لهم بصيغة المشاركة المنتهية بالتملك والمرابحة الإسلامية (غميقة، 2015، ص57).

المبحث الثالث: واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ووسائل دعمها

#### وتمويلها

#### أولاً: واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا:

أصبح من الضروري في الوقت الراهن الاهتمام أكثر بتطوير وتشجيع إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بل ودعم هذا التوجه بكل الأساليب الممكنة كونه المجال المعتمد عليه لتشغيل الأعداد المتزايدة من الشباب والتي يتطلب توفير فرص عمل لها، وفي هذا الجانب سيتم تناول واقع هذه المشروعات من خلال ما يلي:

## 1- تصنيف المشروعات حسب المناطق:

تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بقدرتها على الانتشار الجغرافي وتوفيرها لفرص العمل في المناطق الصناعية والريفية والمدن والمجتمعات العمرانية، والجدول التالي يوضح توزيع هذه المشروعات حسب المناطق:

جدول رقم (2) توزيع المشروعات حسب المناطق خلال الفترة من 2009- 2014

ر.م	المنطقة	عدد المشروعات	الأهمية النسبية %	فرص العمل	الأهمية النسبية %
1	طرابلس	182	629.	1662	27.8
2	صبراتة_ الزاوية_ العجيلات	40	6.5	290	4.9
3	الجفارة	33	45.	227	3.8
4	ترهونة_ بني وليد	13	2.1	120	2.0
5	مصراتة_ تاورغاء_ سرت	18	2.9	303	5.1
6	المرقب_ زليطن	21	3.4	241	4.0
7	الجبل الغربي	17	2.8	102	1.7
8	بنغازي	134	21.8	1659	27.8
9	درنة_ المرج_ البيضاء_ النواقية	13	2.1	235	3.9
10	اجدابيا_ اجخرة	4	0.7	65	1.1
11	سبها	123	20.0	942	15.8
12	براك	11	1.8	48	0.8
13	مرزق	4	0.7	64	1.1
14	وادي الحياة	1	0.1	6	0.1
15	الجفرة	1	0.1	6	0.1
	الإجمالي	615	100	5970	100

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على دراسة الجدي، عبداللطيف، 2015، دراسة المشروعات المقدمة للبرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة في ضوء التنمية المكانية، ورقة مقدمة لورشة عمل واقع وتطلعات المشروعات الصغرى والمتوسطة المكانية في ليبيا، ص 7.

يتضح من الجدول رقم (2) أن عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة بلغ 182 مشروع في منطقة طرابلس بنسبة 29.6%، وتساهم هذه المشروعات في توفير فرص عمل لعدد 1662 عامل بنسبة 27.8%، في حين أن عدد هذه المشروعات في منطقتي وادي الحياة والجفرة بلغ 1 مشروع بنسبة 0.1%، وتساهم هذه المشروعات في توفير فرص عمل لعدد 6 عمال بنسبة 0.1%. ويتبين من ذلك أن أكثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة تركزت في منطقة طرابلس، وأن أقلها تركيز في منطقة وادي الحياة والجفرة.

## 2- تصنيف المشروعات حسب القطاعات:

لقد اهتمت ليبيا في الآونة الأخيرة اهتماماً كبيراً بإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات، وأصدرت العديد من القوانين والقرارات لإقامة هذه المشروعات وذلك لخلق فرص عمل وزيادة الإنتاج، والجدول التالي يوضح توزيع هذه المشروعات حسب القطاعات:

### جدول رقم (3) توزيع المشروعات حسب القطاعات خلال الفترة من 2009-2014

ر.م	القطاع	عدد المشروعات	الأهمية النسبية %	فرص العمل	الأهمية النسبية %
1	الصناعي	219	35.6	2275	38.1
2	الخدمي	322	52.4	3198	53.6
3	الزراعي	74	12.0	497	8.3
	الإجمالي	615	100	5970	100

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على دراسة الجدي، عبداللطيف، 2015، دراسة المشروعات المقدمة للبرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة في ضوء التنمية

المكانية، ورقة مقدمة لورشة عمل واقع وتطلعات المشروعات الصغرى والمتوسطة المكانية في ليبيا، ص7.

يتضح من الجدول رقم (3) أن عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة بلغ 219 مشروع في القطاع الصناعي بنسبة 35.6%، وتساهم هذه المشروعات في توفير فرص عمل لعدد 2275 عامل بنسبة 38.1%، في حين بلغ عدد المشروعات العاملة في القطاع الخدمي 322 مشروع بنسبة 52.4%، وتساهم هذه المشروعات في توفير فرص عمل لعدد 3198 عامل بنسبة 53.6%، أما القطاع الزراعي فقد بلغ عدد هذه المشروعات 74 مشروع، وتساهم هذه المشروعات في توفير فرص عمل لعدد 497 عامل بنسبة 8.3%. ويتبين من ذلك تركيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخدمي، وينخفض ذلك في القطاع الصناعي ثم القطاع الزراعي.

ثانياً: وسائل دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا:

تتمثل الوسائل الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الآتي:

#### 1- إنشاء صندوق التحول للإنتاج:

انشأ هذا الصندوق بموجب القرار رقم 815 لسنة 2001 تحت مسمى صندوق التحول للإنتاج، ويتحصل الصندوق على موارده المالية من ما يخصص له من الميزانية العامة للدولة والأموال التي يتحصل عليها من مؤسسات التمويل المحلية والدولية، ومن أهداف هذا الصندوق:

- 1- إقراض المشروعات الإنتاجية والخدمية.
- 2- اقتراح قيمة القروض المقدمة للمشاريع من الصندوق.
- 3- اقتراح تقديم التسهيلات المصرفية لتشغيل المشروعات التي يتم الإقراض لإقامتها.
- 4- ضمان القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من قبل المؤسسات المالية بحيث يضمن الصندوق ما نسبته 70% كحد أقصى من قيمة إجمالي القروض الممنوحة وحسب النشاط وطبيعة المشروع ودراسة الجدوى الاقتصادية.

وللصندوق في سبيل تحقيق أغراضه القيام بعقد الاتفاقيات مع المصارف ومؤسسات التمويل المحلية للحصول على التمويل اللازم لإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تقديم المشورة والدعم الفني لها، والإشتراك مع غيره من

المصارف والمؤسسات الأخرى المتخصصة في منح القروض لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة (البرغثي، 2014، ص88) و(نور الدين وآخرون، 2017، ص10).  
2- تأسيس البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة:

تأسس البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة بموجب القرار رقم 845 لسنة 2007 وحدد الهدف الأساسي للبرنامج في تنمية ورعاية المشروعات الصغرى والمتوسطة بهدف تعزيز دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (نور الدين وآخرون، 2017، ص11).

### 3- إنشاء حاضنات الأعمال:

صدر في سنة 2007 القرار رقم 846 بإنشاء حاضنات الأعمال والابتكار التقني والذي حدد مهامها في دعم ومساندة وتشجيع المبادرين على تأسيس وإقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة بهدف زيادة الإنتاج وتوفير فرص العمل (نور الدين وآخرون، 2017، ص12).

### 4- إنشاء صناديق للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تم إنشاء خمسة صناديق للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بموجب القرارات رقم 515، 516، 517، 518، 519 لسنة 2013 وهي (صندوق ثقة، وصندوق مبادرة، وصندوق إبداع، وصندوق ابتكار، وصندوق ريادة) حيث تهدف تلك الصناديق في المقام الأول إلى توفير تمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بأساليب تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية سواءً أكان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر، بالإضافة إلى القيام بأنشطة أخرى مثل تقديم الضمانات اللازمة للحصول على التمويل وتأسيس الشركات وإنشاء المشاريع الاستثمارية، واقتراح ووضع الخطط والآليات اللازمة لتسويق المنتجات والخدمات التي تقدمها المشروعات داخل أو خارج البلد، وتقديم الخدمات الاستشارية والتدريب، وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية (نور الدين وآخرون، 2017، ص13-14).

### ثالثاً: وسائل تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا:

تتمثل الوسائل التي تلعب دوراً مهماً في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الآتي:

## 1- المصارف التجارية:

تعتبر المصارف التجارية في ليبيا من أهم المؤسسات التي يعتمد نشاطها على تجميع المدخرات، ووضعها في متناول المشروعات والأشخاص الراغبين في الحصول على القروض، والجدول التالي يوضح القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (يستخدم في تقرير المصرف المركزي مصطلح الحرفيين والتشاريكات الإنتاجية بدلاً من مصطلح المشروعات الصغيرة والمتوسطة):

جدول رقم (4) القروض الممنوحة خلال الفترة من 2000-2004 (ألف دينار)

السنوات	القروض الممنوحة	الأهمية النسبية%
2000	63.884	50.7
2001	60.427	47.9
2002	0	0
2003	0	0
2004	1.712	1.4
الإجمالي	126.023	100

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على النشرات الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي لعدة سنوات.

يتضح من الجدول رقم (4) أن القروض الممنوحة من المصارف التجارية للحرفيين والتشاريكات الإنتاجية قد حققت أعلى معدل لها في سنة 2000 بنسبة 50.7%، ومن ثم بدأت في الانخفاض خلال السنوات من 2001-2004. ويرجع السبب الرئيسي وراء انخفاض نسبة مساهمة المصارف التجارية في تمويل هذه المشروعات إلى طبيعة تركيبة موارد هذه المصارف والتي تشكل فيها الودائع النسبة الأكبر، مما يحتم عليها ضرورة الاحتفاظ بالسيولة الكافية لمواجهة مسحوبات المودعين الغير متوقعة.

## 2- المصرف الزراعي:

بلغ حجم القروض الممنوحة من المصرف منذ إنشائه حتى نهاية عام 2005 نحو 902.4 مليون دينار. تم منح هذه القروض والتسهيلات لغرض توفير مستلزمات



الإنتاج وإقامة بعض المصانع الصغيرة وتوفير الآلات والمعدات الزراعية، وكذلك إنشاء مصانع تعليب وحفظ الأغذية ومصانع الدقيق والأعلاف ومعاصر الزيتون وغيرها (أبوصاع، 2009، ص49).

### 3- صندوق التحول للإنتاج:

ساهم الصندوق في تنفيذ برنامج التحول للإنتاج من خلال تزويد المستفيدين من الصندوق بالقروض اللازمة، والجدول التالي يوضح المبالغ المخصصة للإقراض وفقاً لبرنامج التحول للإنتاج:

جدول رقم (5) المبالغ المخصصة للإقراض والطلبات الموافق عليها في صندوق التحول للإنتاج

قيمة مخصص المناطق	قيمة الطلبات المقدمة	قيمة الطلبات الموافق عليها	نسبة الموافقات إلى الطلبات المقدمة
30000000	14596014	5124139	35%

المصدر: أبوصاع، رمضان أحمد، 2009، دور التمويل المصرفي في تطوير الصناعات الصغيرة: دراسة تطبيقية على الصناعات الصغيرة في ليبيا، رسالة ماجستير، الأكاديمية الليبية، ص52.

يتضح من الجدول رقم (5) أن إجمالي المبالغ المخصصة للمناطق من أجل تمويل نشاط التحول للإنتاج، قد بلغ 30 مليون دينار، وأن إجمالي قيمة الطلبات المقدمة من المناطق بلغت 14596014 مليون دينار وهو ما يمثل 48.6% من إجمالي المبالغ المخصصة للمناطق، وأن الطلبات الموافق عليها قد بلغت نسبة 35% من الطلبات المقدمة، ويرجع ذلك إلى وجود نواقص في بعض الملفات ووجود بعض الأنشطة التي ليست من ضمن الأنشطة التي يشملها برنامج التحول للإنتاج.

### 4- المصرف الريفي:

واصل المصرف الريفي تحفيز ذوي الدخل المحدود والباحثين عن عمل من خريجي المعاهد المتوسطة والعليا والمهنية والحرفية لمزاولة أنشطة اقتصادية إنتاجية وخدمية

بمنحهم قروضاً صغيرة بشروط ميسرة بهدف رفع مستواهم المعيشي، والجدول التالي يوضح عدد وقيمة القروض الممنوحة من المصرف الريفي للمجالات المختلفة:

جدول رقم (6) عدد وقيمة القروض الممنوحة حتى عام 2012 (مليون دينار)

البيان	العدد	القيمة	الأهمية النسبية %
خدمي	45916	255.8	40.8
الحيواني(مواشي، نحل، دواجن)	58033	175.7	28.1
حرفي	27280	100.6	16.1
صناعي	14691	50.8	8.1
زراعي	11874	37.0	5.9
بحري	1399	6.3	1.0
المجموع	159193	626.2	100

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقرير السنوي لمصرف ليبيا المركزي لسنة 2012.

يتضح من الجدول رقم (6) أن عدد القروض الممنوحة من المصرف منذ إنشائه سنة 2002 حوالي 159193 قرضاً بقيمة إجمالية 626.2 مليون دينار وزعت على عدد من المجالات، تحصل المجال الخدمي على العدد الأكبر من القروض والتي بلغت 45916 قرضاً بقيمة 255.8 مليون دينار وبنسبة 40.8% من إجمالي قيمة القروض الممنوحة، في حين تحصل المجال البحري على العدد الأصغر من القروض والتي بلغت 1399 قرضاً بقيمة 6.3 مليون دينار وبنسبة 1.0%.

#### 4- مصرف التنمية:

يقوم مصرف التنمية بمنح القروض وتمويل المشاريع الإنتاجية والخدمية، وذلك بهدف تطوير القطاع الإنتاجي والخدمي وتشجيع المشروعات التي تستخدم الأساليب الحديثة في التصنيع، والجدول التالي يوضح عدد وقيمة القروض الممنوحة من مصرف التنمية:

جدول رقم (7) عدد وقيمة القروض الممنوحة خلال الفترة من 2009-2012 (مليون دينار)

نوع القروض	العدد	القيمة	الأهمية النسبية %
بناء وتشبيد	349	165.0	69.6
وسائل نقل	148	28.7	12.1
غذائية وأعلاف	57	13.2	5.6
خدمية	90	7.6	3.2
خشبية وورقية	14	2.4	1.0
نسجية وجلود	4	1.2	0.5
بلاستيكية وكماوية	23	3.9	1.6
خدمات سياحية	4	0.4	0.2
معدنية وهندسية	38	4.5	1.9
خدمات صحية وعلاجية	12	10.3	4.3
الإجمالي	739	237.2	100

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف ليبيا المركزي لعدة سنوات.

يتضح من الجدول رقم (7) أن عدد القروض الممنوحة من مصرف التنمية خلال الفترة من 2009-2012 بلغت 739 قرصاً بقيمة إجمالية 237.2 مليون دينار وزعت على عدد من القطاعات، تحصل قطاع البناء والتشييد على العدد الأكبر من القروض والتي بلغت 349 قرصاً بقيمة 165.0 مليون دينار وبنسبة 69.6% من إجمالي قيمة القروض الممنوحة، في حين تحصل قطاع الخدمات السياحية على العدد الأصغر من القروض والتي بلغت 4 قرص بقيمة 0.4 مليون دينار وبنسبة 0.2%.

##### 5- التمويل الإسلامي في المصارف الليبية:

يعتبر الجهاز المصرفي الليبي حديث العهد بالصيرفة الإسلامية، وكانت البداية من مصرف الجمهورية، الذي باشر العمل بصيغ التمويل والاستثمار الإسلامية "المنتجات

المصرفية البديلة"، منذ بداية 2009، وكان ذلك في إطار إذن مصرف ليبيا المركزي للمصارف التجارية العاملة بفتح نوافذ لتقديم التمويلات والخدمات المصرفية الإسلامية، وفقاً للمنشور رقم 2009/09، الصادر عن مصرف ليبيا المركزي بتاريخ 29\08\2009 بشأن المنتجات المصرفية البديلة، ولقد عرف هذا المنشور المنتجات المصرفية البديلة كونها أدوات وصيغ تمويل واستثمار متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وحددها في ثلاثة صيغ تمثلت في: المرابحة، والمضاربة، والمشاركة، وقد أتاح المجال لإمكانية التعامل لاحقاً بصيغ أخرى مثل الإجارة، الاستصناع، والسلم. وعليه باشر مصرف الجمهورية الرائد في العمل المصرفي الإسلامي على أساس النوافذ الإسلامية التعامل بصيغة المرابحة للأمر بالشراء في بعض السلع منها السيارات والحاسبات وغيرها، كما أن العديد من المصارف العاملة هي الأخرى التحقت بدرب الصيرفة الإسلامية ومنها المصرف التجاري الوطني فقدم صيغة المرابحة للأمر بالشراء (الطراد والحوثي، 2010، ص26).

وفي ظل هذه التطورات يمكن القول بان المصارف الإسلامية سيكون لها مكانة بارزة في السوق الليبي، وستساهم في توفير التمويل الإسلامي لمختلف قطاعات الاقتصاد الليبي، وفي توفير الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فصيغ التمويل الإسلامي تتسم بالتنوع والتعدد مما يتيح فرصاً ومجالات أكثر لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما أن أساليب التمويل الإسلامي تقوم على أساس دراسات الجدوى الاقتصادية، حيث يتحول اهتمام التمويل الإسلامي من إدارة للإقراض إلى إدارة للاستثمار، ومن التركيز على الضمان إلى التركيز على الجدوى الاقتصادية (إجباره وإجباره، 2016، ص128).

#### المبحث الرابع: النتائج والتوصيات

##### أولاً: النتائج:

تتمثل نتائج الدراسة في الآتي:

- 1- أظهرت الدراسة وجود دور للمصارف والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويتضح ذلك من خلال الجداول (4)،(5)،(6)،(7)، وتراجع هذا الدور مع صدور القانون رقم 1 لسنة 2013 بشأن تحريم التعامل بالفائدة .
- 2- أثبتت الدراسة وجود العديد من المعوقات التي تحول دون تقديم التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل، عدم القدرة على تقديم ضمانات كافية، وعدم وجود بيانات وسجلات محاسبية، وعدم وجود قاعدة بيانات ومعلومات توضح احتياجات المناطق الريفية من المشاريع.
- 3- توصلت الدراسة إلى أن المصارف لم تعتمد بعد صيغ التمويل الإسلامي لهذه المشروعات بالرغم من صدور القانون رقم 46 لسنة 2012 بشأن الصيرفة الإسلامية والقانون رقم 1 لسنة 2013 بشأن تحريم التعامل بالفائدة.
- 4- بينت الدراسة أنه تم إنشاء خمسة صناديق تهدف إلى توفير الضمان والتمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بأساليب تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وهي (صندوق ثقة، وصندوق مبادر، وصندوق إبداع، وصندوق ابتكار، وصندوق ريادة) بموجب القرارات 515، 516، 517، 518، 519 لسنة 2013.

#### ثانياً التوصيات:

- في ضوء النتائج السابقة يوصى الباحثان بالتوصيات الآتية:
- 1- إيجاد سبل لدعم المصارف لاستخدام صيغ التمويل الإسلامي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل المرابحة والمشاركة والاستصناع والمزارعة والإجارة المنتهية بالتملك.
  - 2- العمل على إنشاء مراكز للمعلومات في كافة المناطق الريفية تربط بين مؤسسات التمويل والمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتبادل المعلومات وتحديد مدى الجدوى الاقتصادية لهذه المشروعات والتأكد من سلامتها وجدارتها للحصول على التمويل.
  - 3- تفعيل الصناديق التي تم إنشائها لضمان وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأساليب تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

4- الاستفادة من التجارب الدولية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالأخص تلك التي اعتمدت على صيغ التمويل الإسلامي.

### قائمة المراجع

#### أولاً: الكتب:

1- الحسيني، فلاح حسن، 2006، إدارة المشروعات الصغيرة مدخل إستراتيجي للمنافسة والتميز، دار الشروق، عمان.

#### ثانياً: الدوريات العلمية:

1- أبوشنب، سامح عبد الكريم، 2015، دور التمويل الإسلامي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة الأردن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد.45

2- إجباره، زينب حسن وإجباره، عبد المنعم حسن، 2016، دور المصارف الإسلامية في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، مجلة البحوث الأكاديمية، العدد.5

3- الأسرج، حسين عبد المطلب، 2010، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد.8

4- الأسرج، حسين عبد المطلب، 2015، المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحدي البطالة بين الشباب الخليجي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد.69

5- النسور، إياد عبدالفتاح، 2009، قياس كفاءة التمويل الحكومي الموجه نحو تنمية المشروعات الصغيرة في الأردن، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد.16، العدد.3

6- بتال، أحمد حسين وآخرون، 2011، دور المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد.4، العدد.7

7- رغب، مليكة، 2005، أهمية دور قروض الإيجار في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد.5

8- زيدان، محمد، 2012، الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد.7

- 9- سلمان، كاظم خماط، 2013، المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها في النمو الاقتصادي في العراق، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 3، العدد 5.
- 10- عبد الله، الصادق امحمد بلقاسم، 2016، الإشكاليات والمعوقات التي تحد من مساهمة المصارف التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة: دراسة ميدانية من داخل مصرف الجمهورية بمدينة طرابلس، مجلة آفاق اقتصادية، العدد 3.
- 11- عيدان، فريالمشرف، 2016، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة بين الشباب العراقي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 8، العدد 16.

#### ثالثاً: الرسائل العلمية:

- 1- أحمد، خالد النويصري، 2007، دور المصارف التجارية في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، الأكاديمية الليبية.
- 2- أبوصاع، رمضان أحمد، 2009، دور التمويل المصرفي في تطوير الصناعات الصغيرة: دراسة تطبيقية على الصناعات الصغيرة في ليبيا، رسالة ماجستير، الأكاديمية الليبية.
- 3- أبوناجي، كفاح هشام، 2014، الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل وزارة الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة.
- 4- البرغثي، ونيس محمد أحمد، 2014، معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ليبيا ومقترحات علاجها، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي.
- 5- تمام، أسمهان يعيش، 2015، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية: دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة بسكرة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيصر.
- 6- سردوك، صلاح الدين، 2013، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني: دراسة إحصائية 2002-2012، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح.

7- غميقة، مفتاح رمضان، 2015، المشكلات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية والمؤسسات التمويلية داخل منطقة طرابلس، رسالة ماجستير، الأكاديمية الليبية.

#### رابعاً: المؤتمرات والندوات:

1- الورفلي، ثريا علي حسين، 2006، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا الواقع والطموح، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17 و18 أبريل، جامعة حسبية بن بو علي بالشلف.

2- الطراد، إسماعيل إبراهيم والحوتي، سالم رحومة، 2010، التشريعات والإجراءات التي تنظم العلاقة بين المصارف الإسلامية والمصرف المركزي: دراسة مقارنة بين الأردن وليبيا، المؤتمر الدولي الثاني حول الخدمات المالية الإسلامية.

3- الجدي، عبد اللطيف، 2015، دراسة المشروعات المقدمة للبرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة في ضوء التنمية المكانية، ورقة مقدمة لورشة عمل واقع وتطلعات المشروعات الصغرى والمتوسطة المكانية في ليبيا.

4- حداد، مناور، 2006، دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (إضاءات من تجربة الأردن والجزائر)، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17 و18 أبريل، جامعة حسبية بن بو علي بالشلف.

5- خالد، خديجة، 2010، خصائص وأثر التمويل الإسلامي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة: حالة الجزائر، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي واقع وتحديات.

6- دراجي، السعيد، 2012، التجربة اليابانية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدروس المستفادة منها للجزائر، الملتقى الوطني حول استراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 18 و19 أبريل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح.



7- نور الدين، علي أبوبكر وآخرون، 2017، تجربة ليبيا في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة، مؤتمر علمي بعنوان المشروعات الصغرى والمتوسطة: الفرص والتحديات، كلية الاقتصاد والمحاسبة، جامعة سبها.

#### خامساً: التقارير والنشرات:

- 1- التقارير السنوية لمصرف ليبيا المركزي من 2009-2014.
- 2- النشرات الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي من 2000-2005.
- 3- مجلس التخطيط الوطني، 2008، الاستراتيجية الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخطة العمل 2008-2018.